

( مستخرج )

# رِصْدُ الْمَعَاوِرَةِ

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

مجتمع المصريات للاقتصاد والسياسي الإحصاء والنشر

العلاقة بين العولمة الاقتصادية

ومستويات الفقر في مصر

د . علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود

أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد أكتوبر العالي للاقتصاد بـ ٦ أكتوبر



يناير ٢٠٢٤

العدد ٥٥٣

السنة المائة وخمسة عشر

القاهرة

# L'EGYPTE

# CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

The relationship between economic globalization  
and poverty levels in Egypt

Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aty Mahmoud

Assistant Professor of Economics at October Higher Institute of Economics



January 2024

No. 553

CXV itème Année

Le caire

## العلاقة بين العولمة الاقتصادية ومستويات الفقر في مصر

د . علي عبد الرؤوف عبد العاطي محمود

أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد أكتوبر العالي للإقتصاد بـ٦ أكتوبر

ملخص الدراسة :

استهدفت الدراسة تحليل العلاقة بين العولمة الاقتصادية والفقر في مصر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٢). ومن ثم، اختبار فرضية أساسية مفادها وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين مؤشرات العولمة الاقتصادية والفقر في مصر.

وتستخلص الدراسة أن انفتاح مصر وأندماجها في الاقتصاد الدولي، يمكن أن يسهم في تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي، والحد من مستويات الفقر، ولكن يتطلب ذلك أن يكون هذا الانفتاح طبقاً لاستراتيجية متكاملة، وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن من خلالها توجيه عناصر العولمة نحو تحقيق التنمية المتوازنة ورفع مستوى المعيشة لفئات المجتمع المختلفة؛ لتمكين الفقراء من المشاركة الفعالة Active Participation في عملية التنمية، والحصول على نصيبهم العادل Fair Share من العائد الذي تحققه عناصر العولمة المختلفة. وتوصلت الدراسة إلى وجود آثار مباشرة وغير مباشرة من اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الدولي Global Economy على مشكلة الفقر، نتيجة لوجود ارتباط بين محددات العولمة الاقتصادية وقنوات انتقال أثر العولمة على محددات التنمية في مصر، وهو ما يشير إلى أن العولمة قد تعمق مشكلة الفقر أو تزيد من حدتها.

المصطلحات الدالة: العولمة الاقتصادية - الفقر - الاقتصاد المصري.

## The relationship between economic globalization and poverty levels in Egypt

**Dr. Ali Abdel Raouf Abdel Aty Mahmoud**

Assistant Professor of Economics at October Higher Institute of Economics

### **Abstract**

The study aimed to analyze the relationship between economic globalization and poverty in Egypt during the period (2010-2022). Then, a basic hypothesis was tested that there is a direct and indirect relationship between indicators of economic globalization and poverty in Egypt.

The study concluded that the openness of Egypt and its integration into the international economy can contribute to achieving more economic progress and reducing poverty levels, but this requires that this openness be in accordance with an integrated strategy and the application of economic and social policies through which the elements of the global economy can be achieved. Globalization can be directed towards achieving development. Achieving balance and raising the standard of living for all segments of society; Enabling the poor to participate effectively in the development process, and obtain their fair share of the revenues resulting from the various elements of globalization. It has been shown that there are direct and indirect effects of the integration of the Egyptian economy into the global economy on the problem of poverty, as a result of the correlation between the determinants of economic globalization. And the channels of transmission of the impact of globalization on the determinants of development in Egypt, which indicates that globalization may deepen or exacerbate the problem of poverty.

**Key Words :** Economic globalization – poverty - the global economy - the Egyptian economy.

## مقدمة:

تعدُّ العولمة الاقتصادية ظاهرةً عالميةً تتسمُّ بتكاملِ الاقتصادات، وتوسُّعِ نطاقِ التبادلِ التجاريِّ وتدْفِيقِ رؤوسِ الأموالِ والخدماتِ عبرِ الحدودِ. وعلى الرغمِ من الفوائدِ المحتملةِ التي يمكنُ أن تجلبها العولمة الاقتصادية، إلا أنَّها قد تؤثرُ بشكلٍ مختلفٍ على الدولِ والمجتمعاتِ المختلفةِ، وتطرحُ تحدياتٍ اقتصاديةً واجتماعيةً؛ حيثُ يواجهُ الاقتصادُ العالميُّ عددًا من التحدياتِ المثيرةِ للاضطرابات، وتنبؤُ الآفاقِ بأعباءٍ ثقيلةٍ من جرَّاءِ ارتفاعِ التضخُّمِ على مستوى العالمِ، ووصولهِ لنحوِ ٨,٨٪ عام ٢٠٢٢، وهو مستوى لم يشهده العالمُ على مدى عدةِ عقود، كما يواجهُ العالمُ أيضًا تشديدَ الأوضاعِ الماليةِ في معظمِ المناطقِ، والحربِ الروسيةِ الأوكرانيةِ، وجائحةِ كوفيد\_١٩.

وتعدُّ مصرُ إحدى الدولِ الناميةِ التي تعاني من مشكلةِ الفقرِ وعدمِ المساواةِ الاجتماعيةِ، وقد شهدتِ مصرُ خلالَ العقودِ الأخيرةِ تطوراتٍ كبيرةً في العولمةِ الاقتصاديةِ، والتي تعدُّ من أهمِّ الظواهرِ التي شهدها العالمُ في الفترةِ الأخيرةِ، وتعني توسيعَ نطاقِ العلاقاتِ الاقتصاديةِ والتجاريةِ والماليةِ بينَ دولِ العالمِ، وزيادة تدفُّقاتِ السلعِ والخدماتِ ورؤوسِ الأموالِ بينَ هذهِ الدولِ، إلا أنَّها قد تؤدي أيضًا إلى تفاقمِ الفقرِ وعدمِ المساواةِ الاجتماعيةِ في مصر؛ بسببِ سرعةِ انتقالِ الأزماتِ والصدماتِ الاقتصاديةِ عالميًا، ومصرُ من الدولِ التي شهدتِ تأثيراتٍ قويةً للعولمةِ الاقتصاديةِ على مدى العقودِ الماضيةِ. وتبنَّت سياساتٍ اقتصاديةً للتحوُّلِ نحوِ اقتصادٍ مفتوحٍ، وفتحتِ أبوابها للاستثماراتِ الأجنبيةِ وتعزيزِ التجارةِ الخارجيةِ. ومع ذلك، لا يزالُ مستوى الفقرِ في مصرَ مرتفعًا، وتواجهُ التحدياتِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ العديدة.

ويستهدفُ البحثُ الوصولَ إلى فهمٍ أفضلٍ لطبيعةِ العلاقةِ التبادليةِ بينَ العولمةِ الاقتصاديةِ والفقرِ في مصرَ وتحديدِ القنواتِ التي تؤثرُ بها العولمة الاقتصادية على الفقرِ، وارتباطها بتفاوتِ توزيعاتِ الدُخولِ في مصرَ، وبيانِ أهمِّ سببِ تعزيزِ الإيجابياتِ المحتملةِ للعولمة الاقتصادية ومواجهةِ سلبيَّاتها، كما يستهدفُ البحثُ

فهم وتفسير أثر اندماج مصر في الاقتصاد الدولي Global Economy في ضوء التغيرات الدولية المتلاحقة في ظل العولمة الاقتصادية على المستوى الدولي. ومن المتوقع أن يساهم هذا البحث في فهم أفضل لتأثير العولمة الاقتصادية على مستويات الفقر في مصر، وتحديد السياسات والإجراءات المناسبة للتعامل مع هذه التحديات؛ حيث يمكن أن يوفر البحث رؤية شاملة للقضايا المتعلقة بالفقر والعولمة في السياق المصري، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

ويعتمد البحث المنهج التحليلي والاستقرائي، للإجابة عن التساؤل الرئيسي؛ وما هو المطلوب تحقيقه للاقتصاد المصري كي يستفيد من العولمة الاقتصادية في القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة لفئات المجتمع المختلفة؟ وقد اعتمد البحث على تحليل البيانات الرسمية المتاحة، واستخدام الأدوات الاقتصادية والاجتماعية؛ لفهم العلاقة بين العولمة الاقتصادية ومستويات الفقر في مصر.

أولاً: مشكلة الدراسة وأبعادها:

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية في بحث وتحليل العلاقة التبادلية بين العولمة الاقتصادية والفقر في مصر في ضوء التغيرات العالمية المتلاحقة ذات الارتباط بمحددات العولمة الاقتصادية على المستوى الدولي، خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٢، وجاء اختيار هذه الفترة؛ لوجود أثر لمحددات العولمة ذات الارتباط بالوضع الداخلي في مصر على مستويات الفقر.

فرضية الدراسة:

استهدف البحث اختبار فرضية أساسية مفادها:

(وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين العولمة الاقتصادية والفقر في مصر).

وينتج عن الفرضية الأساسية عدد من الفرضيات الفرعية التي تُعد قنوات انتقال أثر العولمة الاقتصادية على معدلات الفقر، وهي:

- تسهم الزيادة في قيمة الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي في رفاهية المجتمع بصورة عامة، وبصورة أكبر للفئات ذات الدخل المرتفع.

- تعدُّ الزيادة في قيمة التجارة مع العالم الخارجي مساهمة في زيادة الإنتاج.

#### أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل علاقة العولمة الاقتصادية والفقر في مصر، وذلك من خلال دراسة الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٢. وتركز الدراسة على الأسئلة الآتية:

ما آليات تأثير العولمة الاقتصادية على معدلات الفقر في مصر؟

- ما أهم القنوات التي تؤثر بها العولمة الاقتصادية على الفقر وارتباطها بتفاوت توزيعات الدخل في مصر؟

- ما أهم سبل تعزيز الإيجابيات المحتملة للعولمة الاقتصادية ومواجهة سلبياتها؟

- ما أثر اندماج مصر في الاقتصاد الدولي Global Economy في ضوء التغيرات الدولية المتلاحقة في ظل العولمة الاقتصادية على المستوى الدولي؟

#### منهجية الدراسة:

يعتمد البحث المنهج التحليلي والاستقرائي؛ للإجابة عن التساؤل الرئيس؛ العلاقة بين العولمة والفقر في مصر، فضلاً عن اختبار الفرضية الرئيسية بالاعتماد على تحليل البيانات الرسمية المتاحة في مصر، واستعراض لأهم مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية خاصة المركبة منها، وتطور مستويات الفقر في مصر خلال الفترة محل الدراسة.

#### الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات ذات الصلة بهذا المحور من محاور الدراسة؛ سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، وقد عرضت دراسة (Jan & Newson, 2003) تحليلاً للعولمة الاقتصادية، يقوم على أساس اندماج الاقتصادات المحلية في إطار الاقتصاد

العالمي، وامتزاجها مع عناصره، وتحديد السياسات الاقتصادية المحلية على أساس الأسواق العالمية، وليست وفقاً للأولويات الوطنية أو القومية. وتتطلب هذه السياسات أن تقلل الدولة حجم الإنفاق العام، وأن تعيد تنظيم أسواق المال والعمل فيها، وفقاً لمقتضيات وظروف السوق العالمية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه من الصعب تجنب قوى السوق الرأسمالية العالمية، كما أنه لم يعد أمام الدول أي بديل سوى التعامل مع الظروف الاقتصادية المتغيرة التي أحدثتها العولمة. وبالتالي في ظل العولمة انكمش دور الدولة، وسيطرت الشركات متعددة الجنسيات على السياسات الاقتصادية العالمية، وأصبح دور الدولة هو حفظ القانون والنظام، وتأمين المتطلبات الضرورية لحماية الملكية، وتسهيل ممارسة الأسواق الرأسمالية لأنشطتها.

وأوضحت دراسة (2003) Boutalb أن العولمة أصبحت واقعاً ملموساً مع آليات العولمة العالمية من جانب الأطر المؤسسية، وتتجسد هذه الآليات في المؤسسات الدولية المتخصصة، وأهمها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. وأوضحت نتائج الدراسة أن هذه المؤسسات جميعها تعتمد على منطق الهيمنة الأمريكية، وأن هناك من يؤيد العولمة، وعلى الطرف الآخر توجد مناهضة للعولمة، فضلاً عن حركات المقاومة لها، والتي تعارض العولمة في محاولة للحفاظ على الخصوصيات وسيادة الدول.

وتناولت دراسة عبد المولى، (٢٠٠٥)، تحليل أثر العولمة على الفقر في الاقتصاديات النامية، من خلال تحليل آليات تأثير العولمة على التشغيل، وخلصت الدراسة إلى أن التغييرات المصاحبة للعولمة تمارس تأثيرها على فرص ووظائف العمل والعائد منها في الاقتصاديات النامية، من خلال عدد من القنوات، وهي: التأثير على قطاعات الإنتاج المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتقلبات الاقتصادية، والتحول في الطلب على العمالة، وسياسات الإصلاح الاقتصادي في الاقتصادات النامية، والفرص المتاحة لهجرة العمالة من الاقتصادات النامية.

واستهدفت دراسة محمود، (٢٠٠٦) اختبار ما إذا كانت العولمة سوف تؤدي إلى تخفيض حدة الفقر، بما يحقق أحد أهم أهداف الألفية التي أقرتها ١٨٩ دولة في عام ٢٠٠٠، وأوضحت الدراسة مدى صعوبة وجود تعريف محدد وواضح للفقر أو

للعولمة في إطار الدراسات السابقة والطرح النظري في هذا الشأن. واستخدمت بيانات مجمعة لعدد ١٧ دولة نامية متشابهة في الظروف الاقتصادية والاجتماعية إلى حد كبير، بما يسمح بتقدير مجموعة من البيانات المتسقة. وكانت نتيجة التقدير عدم وجود تأثير للعولمة على معدل الفقر في عينة الدراسة، في حين وجود تأثير معنوي وموجب لها على درجة التفاوت في الدخل مقاسا بمعامل جيني. وينبغي أن تؤخذ هذه النتيجة بحذر في إطار منهجية المعالجة وأسلوب جمع البيانات والفروض التي بنيت عليها. ولكن تعد هذه الدراسة بمثابة محاولة لقياس محدثات الفقر خلال عقد التسعينيات في بعض من الدول النامية، التي تعاني من وجود فقر نسبي بها (العقد الذي ازدهرت فيه العولمة). وبالتالي لا بد من أن نتوخى الحذر من زيادة الاندماج الدولي وما يحمله من مزيد من درجة عدم الاستقرار، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية غير المواتية. كذلك لم تشر المؤشرات الأساسية للفقر في مصر إلى أية تأثيرات إيجابية على العولمة.

وركزت دراسة (Bacsu, 2007) على دراسة العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد، فضلا عن قياسها؛ حيث أوضحت نتائج الدراسة أن التركيز على الجانب الاقتصادي فقط عند الحديث عن العولمة، هو أمر خطأ؛ لأن العولمة تشمل أيضا الأبعاد السياسية والثقافية من وجهة نظر الدراسة، وضرورة إعادة النظر في النظرية والمنهجية المستخدمة في قياس العولمة؛ حيث تصف التعقيدات اللازمة لتحديد وقياس العولمة، وأهمية إجراء بحوث استقصائية عن المواقف المتباينة اتجاه العولمة.

ثم جاءت دراسة سرور، (٢٠٠٨) لتعرف دور أبعاد العولمة في السيطرة على اقتصادات الدول النامية، وتوصلت الدراسة إلى أن العولمة تعمل من خلال الشركات متعددة الجنسيات، على إغراق أسواق الدول النامية بمنتجات عالية الجودة وبأسعار منافسة، وأوصت الدراسة باعتماد الشركات الإنتاجية المحلية في الدول النامية، كأهداف رئيسة لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة؛ حتى تتمكن من منافسة المنتجات الأجنبية، وتطبيق برنامج تدريبي وتعريفي متكامل لكافة المنتسبين في المؤسسات الصناعية الإنتاجية والخدمية.



وأوضحت دراسة عزام، (٢٠١٠) عدم إمكانية تحديد علاقة مباشرة بين الاندماج في الاقتصاد العالمي وحالة الفقر في المجتمع، كما توضح هذه النتائج أن زيادة الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية وهجرة القوى العاملة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي قوي على الحد من هذه المشكلة إذا ما تمت في إطار استراتيجي للتنمية المتوازنة، وأن انفتاح مصر واندماجها في الاقتصاد الدولي يمكن أن يساعد في تحقيق المزيد من التقدم الاقتصادي والحد من الفقر. كما حدث في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا.

وهدفت دراسة عبد القادر، الطاهر (٢٠١٢) إلى تحديد مفهوم العولمة، وتوضيح موقف اقتصاديات الدول العربية في ظل الاندماج الاقتصادي العالمي، وكذلك تحديد التحديات التي تواجه الدول العربية في ظل مسيرة العولمة، وتوصلت الدراسة إلى الوصول للتكتل الاقتصادي العربي؛ ليكون الركيزة الأساسية في مواجهة تحديات العولمة، وهذا الأمر يتطلب من الدول العربية مراجعة السياسات الاقتصادية والهياكل الإنتاجية، والآليات المؤسسية، بما في ذلك أدوار الدولة ذاتها؛ للتكيف والتعامل مع التحديات الجديدة للعولمة.

وأشارت دراسة عيجولي، (٢٠١٦) إلى تحول الاقتصاد العالمي - بالفعل - إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبحت هناك سوق واحدة توسع دائرة المنافسة ومجالها لكل المتعاملين الدوليين، ويعتبر اللاعبون الصاعلون في السوق العالمية ليسوا فقط الدول والحكومات، بل منهم أيضا المنظمات العالمية والشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، ويسعى كل منهم بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها، وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق، هذا وقد لعبت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، دورا مهما في تعزيز وتثبيت ركائز العولمة، من خلال البرامج التي تنصح بها، بالإضافة إلى ما لعبته الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الإنتاج والتأثير على العادات الاستهلاكية عالميا. أما من ناحية مؤشرات القياس، فيعتبر مؤشر KOF Swiss Economic Institute واحدا من أشهر المقاييس المستعملة لقياس العولمة الاقتصادية وكذا مؤشر CSGR economic globalisation index.

وأشارت دراسة مختار، عمر (٢٠١٨) إلى تقييم لأهم مؤشرات قياس العولمة خاصة المركبة منها، من خلال التطرق إلى تحديد ماهية العولمة، وأبعاد المشكلة لها وأهم مؤشرات قياسها، ولقد توصلت الدراسة إلى أن معظم المؤشرات تجد صعوبة في التمييز بين العولمة والتدويل وأن الاختلافات بين المؤشرات يرجع بالأساس إلى المنهجية في اختيار المتغيرات.

**ثانياً: العولمة الاقتصادية: (المفهوم - مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية):**  
**ماهية العولمة الاقتصادية:**

رغم أن للعولمة أوجهاً عديدة ومتنوعة بتنوع مناحي الحياة، إلا أن الجانب الاقتصادي يظل محورها الأساسي، وما الأبعاد الأخرى إلا انعكاس للأثر الاقتصادي للعولمة، ومن بين أهم التعاريف التي تناولت العولمة الاقتصادية:

**التعريف الأول:** هي التوافق الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم مدفوعاً بزيادة حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات والسلع، وكذلك التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا.

International Monetary Fund, (1997)

**التعريف الثاني:** نظام تجاري عالمي مفتوح، تزول فيه العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال، عبر الحدود الدولية، وتغدو فيه التجارة الدولية الحرة والمتعددة الأطراف هي القاعدة، فتنتهي بذلك إلى تكامل اقتصادي عالمي متزايد في أسواق السلع والخدمات ورأس المال، وتتحول فيه قوى السوق العالمية إلى نظام اقتصادي عالمي تفرض فيه الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انسجاماً بين جميع الأقطار مهما كانت مواقعها وتفصيلاتها. علي، (٢٠٠٣).

**التعريف الثالث:** اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار حرية الأسواق العالمية. الأطراش، (١٩٩٨).

تعدُّ العولمة الاقتصادية في حقيقتها نظاماً اقتصادياً رأسمالياً في شكل جديد، تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير على الاقتصاديات المحلية، بما يحقق انتقال السلع والخدمات ورأس المال، وأندماج أسواق العالم ضمن إطار رأسمالية حرة الأسواق على الصعيد العالمي.

إن ظاهرة العولمة الاقتصادية لم تظهر من فراغ، فهي عملية تراكمية تاريخية لها ارتباط وثيق بالرأسمالية؛ حيث إنها تعدُّ نتاجاً لتطورات متكاملة ومستمرة في المؤسسات والعلاقات والسياسات الاقتصادية العالمية، تتخذ منحى تحرير التجارة والتمويل الدوليين. (Yusuf, Shahid (2001).

وتعتمد على سرعة نقل المعرفة بالوسائل الحديثة، وتتبنى نظام السوق الرأسمالية، وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية ليست ظاهرة حديثة في تاريخ الرأسمالية، إلا أنها دخلت مرحلة جديدة من تطورها وتعمقها، خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين. ويمكن القول: إنه منذ منتصف الثمانينيات قد تسارعت وتيرة العولمة في الاقتصاد العالمي بصورة كبيرة؛ حيث زادت التجارة العالمية ضعف السرعة التي زاد بها الناتج المحلي تقريبا.

وقد ارتفع معدل التجارة من حيث إسهامها في الناتج القومي، فقد بلغ متوسط الصادرات العالمية من السلع والخدمات ما قيمته ٢,٣ مليار دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٢، وازداد بأكثر من ثلاث مرات بما يُقدَّر بحوالي ٧,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠١، وقد استمرَّ في الارتفاع بالرغم من الصدمات الاقتصادية المتتالية وأبرزها جائحة كورونا لتصل لنحو ٢٨,٥ تريليون دولار عام ٢٠٢١. في حين بلغ إجمالي تدفقات رؤوس الأموال في العالم عام ٢٠٠٠ حوالي ٧,٥ تريليونات دولار، وترتب على ذلك مزيد من صافي التدفقات لرأس المال من ٥٠٠ مليار دولار في ١٩٩٠ إلى حوالي ١,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٠، وأخذت الأسواق المالية في كثير من الدول في التحرك السريع. كما تسارعت التدفقات المالية إلى كثير من الدول النامية، واستمرَّ ارتفاع حجم تدفقات رؤوس الأموال في العالم ليتوقع معهد التمويل الدولي صافي تدفقات رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة للخارج بحوالي ١٧٣ مليار دولار لعام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ٥٢٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. (International Monetary Fund, (2022).

وجوهر العولمة الاقتصادية هو انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية، وإن نمو وسلامة الاقتصاد العالمي هو محور الاهتمام العالمي وليست الاقتصادات المحلية، والأولوية الاقتصادية في ظل العولمة هي لحركة رأس المال والاستثمارات والموارد والسياسات والقرارات على الصعيد العالمي وليس على الصعيد المحلي، والاستجابة لقرارات المؤسسات العالمية واحتياجات التكتلات التجارية ومتطلبات الشركات العابرة للقرارات أكثر من استجابتها للاقتصادات الوطنية التي أخذت تذوب في الاقتصاد العالمي لإعادة تأسيس قواعد ومؤسسات بنية النظام الاقتصادي العالمي، ويحددان الاتجاهات التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي تشكل في مجملها العولمة الاقتصادية، والتي تقتض أن العالم أصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق، والتي لم تعد محكومة بحدود الدولة، بل ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية العابرة للجنسيات. (Riccardo, 1999)

وتمثل العولمة الاقتصادية مشروعاً أيديولوجياً لليبرالية الجديدة، والتي تركز على قوانين السوق والحرية المطلقة في انتقال البضائع والأموال والأشخاص والمعلومات عبر الحدود، دون أية قيود، إلى جانب تعويم أسعار الصرف، وإزالة القيود على النظام المصرفي. وإنهاء تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وتصفية القطاع العام، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال، وينطوي على تلك المكتسبات الاجتماعية للعمال والطبقة الوسطى بنسب متفاوتة، وهذه التغيرات والتطورات المتبلورة في الأسس التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية متداخلة ومتشابكة، قد يظهر بعضها كأسباب، بينما قد يظهر البعض الآخر كنتائج. وبطبيعة الحال لا يمكن فهمها تماماً إلا من خلال تتبع التطورات السياسية الدولية، وخاصة في غياب الاتحاد السوفيتي وانهيار الكتلة الاشتراكية التي يقودها، وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. (Round, Jeffery I, 2007)

ويلاحظ أن العولمة الاقتصادية لها خمس مراحل تتكامل مع بعضها، وأول هذه المراحل يتمثل في تخفيف القيود على النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والمالية المحلية، وتحرير التجارة الخارجية، ومن ثم يأتي دور التحرير المالي الداخلي، ومن ثم

التحرير الخارجي، وبلي ذلك مرحلة الخصخصة، وفي النهاية يتحقق تكامل الأسواق المالية على المستوى الدولي. (Borghesi, (2005)

### وللعولمة الاقتصادية مجموعة من المحددات، لعل من أبرزها:

١. التحرير المتزايد للاقتصادات والأسواق الوطنية من التدخلات الحكومية، والتحول إلى اقتصاد السوق الرأسمالي في إطار الأخذ ببرامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي. أحمد، (٢٠٠٢).
٢. التسارع في معدلات نمو التجارة الدولية في السلع والخدمات، والنمو في حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول، وخاصة الأموال التي تنتقل من دولة لأخرى، ليس بغرض الاستثمار في الأصول الإنتاجية فقط، وإنما بغرض اقتناص فرص الربح السريع من خلال عمليات المضاربة، الاستفادة من أسعار فائدة مرتفعة فيما يعرف بالأموال الساخنة. قيدبان، (٢٠٠٨).
٣. بروز دور الشركات المتعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الإنتاج والتجارة عبر الحدود، وفي البحث والتطوير التكنولوجي، وفي ابتداء نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم.
٤. ظهور تقسيم جديد للعمل على المستوى الدولي، وازدياد درجة التكامل أو الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية، وإن كان تكاملاً يفتقر إلى التكافؤ، وبخاصة عندما تكون أطرافه دولاً نامية من جهة، ودولاً متقدمة من جهة أخرى. النجار، (١٩٩٦).
٥. نمو الاتجاه إلى تكوين تجمعات اقتصادية إقليمية، ينظر البعض إليها على أنها خطوة على طريق العولمة، بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها أداة للحماية من أخطار العولمة.
٦. ظهور مجموعة من المؤسسات والهيكل التنظيمية الدولية، والتوسع في الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تنظيم أوضاع الاقتصاد العالمي، مع تزايد الإدراك بوجود مشكلات عالمية الطابع (بعضها اقتصادي، وبعضها غير

اقتصادي، وإن كانت لها علاقة غير مباشرة بالممارسات الاقتصادية)، ومن ثم تتطلب معالجتها بالتعاون بين مؤسسات واليات وطنية من جهة ومؤسسات واليات دولية من جهة أخرى. شريط، (٢٠٠٤).

٧. تقلص سلطة الدولة الوطنية وانكماش قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية، وتنفيذها من منظور اقتصادي، وذلك مع تحول بعض صلاحياتها إلى المؤسسات الدولية، وإلى القطاع الخاص المحلي.

٨. زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق في كثير من الصناعات الحديثة.

٩. انتشار أنماط الاستهلاك والثقافة والعادات السائدة في دول الغرب الرأسمالية، وخاصة تلك الشائعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو نتيجة لما يشار إليه بـ "الغزو الثقافي". Round, Jeffery I. (2007).

١٠. تزايد ظاهرة اندماج الشركات والمصارف، مما أدى إلى ظهور شركات عملاقة ومجموعات مصرفية ضخمة ووكالات تصنيف ائتماني لها تأثير واضح على الاقتصاد العالمي. عبد القادر، فاضل، شليحي (٢٠١٢).

### التحولات الاقتصادية ومركزات العولمة الاقتصادية:

إن نظام الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى إلى وضع مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير المباشرة، الكمية وغير الكمية، التعريفية وغير التعريفية؛ لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة؛ لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ولكن سوف يتم استعراض أهم التحولات المرتبطة بالجانب الاقتصادي لهذه المرحلة المتطورة من مراحل الرأسمالية، والتي ساهمت في بلورة العولمة الاقتصادية وبناء ركائزها:

### ٢-٢-١ التحول في النظام النقدي الدولي:

منذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتون وودز، في عام ١٩٧١، وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح، وخاصة في ظل نمو التكتلات

الاقتصادية العملاقة؛ حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلاً من أسعار الصرف الثابتة، وهذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١، والاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية، وهي الدولار الذي أصبح مصدراً للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعمليات الرئيسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي، مما استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام، والعمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية والتجارية، ولهذا فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية؛ لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب، لا سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني واليورو الأوروبي. عيجولي، (٢٠١٦).

وقد تزايد استخدام صندوق النقد الدولي؛ لما اصطلح على تسميته بالمشروطة، ومنها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم، وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار وتحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي تغلب عليها إدارة الطلب، وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجها إلى أن تكون سياسات انكماشية.

Bardhan, Pranab (2005)

## ٢-٢-٢ التحول في النظام المالي الدولي:

يعد التغيير المهم في النظام المالي الدولي، والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط التمويل الدولي، وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف ١٩٨٢، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في مصادر التمويل الدولي، وخاصة بالنسبة للدول النامية، وذلك ليتقدم ويحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية، فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي، وكان أول أثر مباشر لتلك الأزمة هو الانكماش الكبير في حجم القروض التجارية؛ نظراً

للتراجع الكبير الذي حدث من البنوك التجارية المقرضة عن دورها في الإقراض الدولي، ويلاحظ أن المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية؛ حيث أصبحت تخضع للاستراتيجية الدولية أو المشروطة الجديدة السابقة الإشارة إليها من كل من الصندوق والبنك الدوليين. مختار، عمر (٢٠١٨).

وهذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي، وخاصة للدول النامية، فالقروض التجارية نصبت أو أوشكت على النضوب، ولم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك. أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطة) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من الدول النامية عن الاقتراض، وتفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي، وقد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي؛ نظرا لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى؛ حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية، ولا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض. عبد الرحيم، (٢٠٠٢).

## ٢-٢-٣ التحول في النظام التجاري الدولي؛

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه بعد عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥، وبإنشاء منظمة التجارة العالمية قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية والسلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات والملابس، وهذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعد نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي، وتشمل تجارة الخدمات على التأمين وسوق المال والخدمات المصرفية والنقل البري والبحري والجوي والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية، بالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير والتنظيم



والحماية للملكية الأدبية والفنية والصناعية، وكذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية. التكريتي، (٢٠٠٩).

### ٢-٣ مؤسسات العولمة الاقتصادية وأدواتها:

أسهمت الكثير من المؤسسات والهيئات في التسويق ونشر قيم العولمة الاقتصادية عبر دول العالم، مستعملة في ذلك الكثير من الأدوات والوسائل، ولعل من أبرز هذه المؤسسات التي كان لها الأثر البارز والدور الفاعل على المستوى الدولي:

### ٢-٣-١ صندوق النقد الدولي:

يعدُّ صندوق النقد الدولي هو هيئة مالية دولية تتمتع بشخصية اعتبارية ذات خصانة خاصة، يلتزم بتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها، والتي نصت عليها اتفاقية بريتون وودز التي أبرمت في يوليو ١٩٤٤، وأصبحت نصوصها نافذة في ديسمبر ١٩٤٥، والهدف من إنشاء صندوق النقد الدولي هو الحفاظ على قيمة العملات، واستقرار أسعار الصرف، والإسهام في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، ومساعدتها لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها، من خلال استعمال موارد الصندوق، مقابل ضمانات ملائمة، بالإضافة إلى رفع القيود المفروضة على النقد الأجنبي؛ بغرض تسهيل التجارة الدولية، ومنح التسهيلات الائتمانية للدول الأعضاء، ويسعى الصندوق لتحقيق التنسيق والترابط والتكامل الوثيق والفعال بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي في دعم اتجاهات العولمة وخدمة الاقتصاد العالمي، وتحقيق المزيد من الاندماج في تيار عولمة الاقتصاد العالمي، وتشجيع التعاون النقدي. جي، فرانك (٢٠٠٤).

### ٢-٣-٢ مجموعة البنك الدولي:

يعدُّ الهدف الأساسي لإنشاء مجموعة البنك الدولي هو إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب وخاصة في أوروبا، وذلك عن طريق تسهيل الاستثمار وتخصيص رأس المال اللازم لتحقيق الأغراض الإنتاجية في الاقتصاديات المدمرة أو المعطلة بسبب الحرب؛ حيث وجهت ٤٩٧ مليون دولار عام ١٩٤٧ إلى دول غرب أوروبا الأعضاء في البنك، لكن تركّز هدفه بعد ذلك في تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية

في جميع أنحاء العالم؛ حيث تقدم قروضاً للدول النامية بأسعار فائدة منخفضة، واعتمادات بدون فوائد، ومنحاً. كما يقدم طائفة عريضة من الاستثمارات في مجالات منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

ويدخل البنك في شراكات مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والبنوك التجارية، ووكالات ائتمانات الصادرات، ومستثمرين من القطاع الخاص؛ بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية. ويضع هدفين أساسيين ضمن أجنداته المستقبلية تتمثل أساساً في: إنهاء الفقر المدقع خلال جيل واحد، وتعزيز الرخاء المشترك؛ لإنهاء الفقر المدقع، يرمي البنك إلى تخفيض نسبة من يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار للفرد في اليوم إلى نسبة لا تتعدى ٣٪ عالمياً بحلول عام ٢٠٣٠، وتعزيز الرخاء المشترك، ويتمثل الهدف في زيادة نمو مستوى الدخل لأفقر ٤٠٪ من السكان في كل دولة من الدول النامية. (الحمش، ٢٠١٢).

### ٢-٣-٢ منظمة التجارة العالمية:

تتمثل البداية بإعلان «الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات)»، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام ١٩٨٤؛ حيث كان يجري تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، وكان من مهام الجات الإشراف على جولات المفاوضات حول تجارة السلع والخدمات والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية بين الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية، وبعد إنهاء آخر جولة للجات في الأوروغواي، والتي استمرت منذ العام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ تم تحويل منظمة الجات إلى منظمة التجارة العالمية في اتفاق وقع عليه من قبل الدول الأعضاء، وذلك في عام ١٩٩٤، وباشرت المنظمة الجديدة أعمالها في عام ١٩٩٥، وبهذا فقد استقرت الدعامة الثالثة من دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب الصندوق والبنك الدوليين، وتحوّلت إلى مؤسسة عالمية كبرى ذات قوانين محددة تعمل على تحرير التجارة الدولية، وذلك من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، وتخفيف القيود غير الجمركية أو إزالتها، وعدم التمييز بين الدول الأعضاء؛ أي: تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية، ويضيد بأنه إذا ما منحت دولة ما ميزة تجارية لدولة أخرى، فإن ذلك يسري تلقائياً على جميع

الدول الأعضاء، وتحديد قواعد السلوك في المعاملات التجارية الدولية، وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من سياسة الإغراق، وتجنب دعم الصادرات، ومبدأ المعاملة الوطنية، ويعني: أن تلتزم الأطراف المتعاقدة بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة مماثلة للسلعة المناظرة لها والمنتجة محلياً، وذلك فيما يتعلق بالضرائب والرسوم ... وغيرها. السيد، (٢٠٠٠).

### ٢-٣-٤ الشركات متعددة الجنسيات:

تعد الشركات متعددة الجنسيات هي شركة مقرها الرئيس في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة؛ سواء عن طريق مشاريع خاصة أم تابعة، وكثيراً ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وتلعب دوراً في التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في أرجاء العالم، مما جعلها تسيطر على حوالي ثلثي التجارة العالمية. مرسى، (١٩٩٠).

ويعتبر التطور التكنولوجي والتقني وقوداً يدفع لتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وفي ظل آليات السوق والاستغناء عن بعض وظائف الدولة، بما في ذلك الأمن الداخلي والبريد والاتصالات... وغيرها من القطاعات الإستراتيجية، والأهم هو أن التغيير في مجال السياسة الاقتصادية والمالية في ظل تحكم آليات السوق في هذه السياسة قد أدى إلى إضعاف دور الدولة الاقتصادي، حتى في المجال النقدي والمالي؛ حيث انتزع القطاع الخاص من الدولة الحق في خلق النقود بعد تعويم العملات، والتعامل ببطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف أية جهة، وأصبحت أداة دفع محل النقود، وقد أدى غياب الدولة الانضباطي ممثلة في الجانب النقدي بالبنوك المركزية، إلى تزايد حجم المضاربات المالية. اليلية، (٢٠١١).

### ٢-٤ مؤشرات قياس العولمة الاقتصادية:

إن السعي الحديث لفهم العولمة بشكل عام والعولمة الاقتصادية بشكل خاص، ومحاولة استكشاف هيكلتها وحجمها ومدى التأثير والتأثر بينها وبين العوامل الأخرى المرتبطة بها، جعل الكثير من مراكز البحث العلمية بدعم من هيئات ودول ومؤسسات عالمية، تحاول جاهدة قياس ظاهرة العولمة بمكوناتها الكبرى (وأولها

العولمة الاقتصادية)، لما لهذا القياس من أهمية بالغة في بناء السياسات، وتحديد الإستراتيجيات الملائمة، ولزيادة وتعميق التعرف على هذه الظاهرة؛ سنتطرق فيما يلي إلى أبرز مؤشرات للعولمة:

#### مؤشر KOF Swiss Economic Institute :

يقوم معهد الاقتصاد السويسري Swiss Economic Institute لأبحاث الدورة الاقتصادية في زيورخ، بإعداد - وبشكل دوري- مؤشر كلي للعولمة، يتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي: العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، والعولمة السياسية، وبيانات هذه المؤشرات متوفرة لمعظم الدول حتى الصغيرة والنامية منها، ابتداء من عام ١٩٧٠، ويغطي المؤشر بيانات ١٥٨ دولة من ضمنهم مصر.

ويعتمد مؤشر العولمة الاقتصادية على محورين رئيسيين، وهما:

- التدفقات الاقتصادية الفعلية Actual economic flows، التي يتم بها تقدير مستوى الحركات الحدودية للنشاط الاقتصادي والمتمثلة في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.
- الحواجز على التجارة وحركة رأس المال Restrictions to trade and capital، والتي تحد من حرية التدفقات للأنشطة الاقتصادية، كالتعريفات الجمركية والعوائق غير المباشرة على الواردات، والرؤوم على التجارة الخارجية والقيود على حساب رأس المال.

وتظهر أهمية مؤشر العولمة الاقتصادية في عكس واقع المعاملات الدولية بصورة أكثر دقة، خلافا لما يعكسه مؤشر التجارة الدولية أو مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتخذ مؤشر العولمة الاقتصادية قيما تتراوح بين ٠ و ١٠٠، حيث القيمة ١٠٠ أعلى درجة من العولمة الاقتصادية، ويمثل هذا المؤشر مستوى الانفتاح الاقتصادي والتجاري، وتجدر الإشارة إلى أن أوزان العوامل المكونة لمؤشر العولمة الاقتصادية تتغير أحيانا بشكل طفيف من سنة إلى أخرى، وذلك لكي يعطي هذا المؤشر أقرب وأصدق صورة لما تمثله العولمة الاقتصادية. حشماوي، محمد (٢٠٠٦).

وفيما يلي جدول رقم (١) لقيم العولمة الاقتصادية لمصر حسب هذا المؤشر خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)

جدول رقم (١) لقيم العولمة الاقتصادية لمصر

السنة	المتوسط العالمي	مصر
٢٠١٠	٥٦,٨٨	٥٦,١٤
٢٠١١	٥٧,٢٢	٥٣,١٣
٢٠١٢	٥٧,٣	٤٩,٥٦
٢٠١٣	٥٧,٢٢	٤٣,٥
٢٠١٤	٥٧,٩٦	٤٤,٣٤
٢٠١٥	٥٧,٢	٣٨,٤٧
٢٠١٦	٥٧,٣٧	٣٧,٦٦
٢٠١٧	٥٧,٦٥	٤٩,٣٤
٢٠١٨	٥٨,٠٦	٥٠,٦
٢٠١٩	٥٨,١٩	٤٩,٢١
٢٠٢٠	٥٧,١٦	٤٣,٧١

Source: KOF Swiss Economic Institute, (2022).

يلاحظ من الجدول السابق أن مصر شهدت تدبداً في مستويات العولمة الاقتصادية؛ وذلك بسبب أحداث اقتصادية وسياسية؛ سواء على المستوى العالمي أم المحلي، ففي عام ٢٠١٠، كانت مصر تتمتع باستقرار سياسي، وبدأت في التعافي من الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، وكانت مستويات العولمة في أقصاها خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠)، ووصل المؤشر لنحو ٥٦,١٤، ولكن مع عدم الاستقرار السياسي واندلاع ثورتَي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ تراجع مؤشر العولمة الاقتصادية بشكل تدريجي وصل لأدنى درجة، وهي ٣٧,٦٦ في عام ٢٠١٦، ولكن مع الإصلاحات الاقتصادية وعودة العلاقات الاقتصادية والسياسية تدريجياً مع أغلب دول العالم حدث تحسن نسبي وصل لنحو ٥٠,٦ في عام ٢٠١٨، ولكن سرعان ما عاد التراجع مرة أخرى متأثراً بالحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وحالة الركود في الاقتصاد العالمي، وبداية ظهور فيروس كورونا في عام ٢٠١٩، واستمر التراجع عام ٢٠٢٠؛ سواء للمتوسط العالمي والذي وصل لنحو ٥٧,١٦، وبالنسبة لمصر ٤٣,٧١؛ بسبب استمرار تداعيات فيروس كورونا عالمياً ومحلياً، ويلاحظ التغطية التي تقوم بها هذه

المؤشرات، فهي تقوم على عينة من دول العالم، وهذا ربما يرجع إلى عدم القدرة على جمع كافة المعلومات عن جميع دول العالم تكون مقبولة وغير منقوصة.

### ٢-٤-٢ مؤشر: CSGR economic globalisation index

وهو مؤشر صادر عن مركز دراسة العولمة والإقليمية بجامعة ورويك بالمملكة المتحدة، وهو مؤشر مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية، وهي العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، والعولمة السياسية، ويشمل هذا المؤشر الفترة من ١٩٨٢ إلى عام ٢٠٠٤ لحوالي ١٦٧ دولة على مستوى العالم. وفيما يلي جدول يوضح المعايير المعتمدة لمؤشر صادر عن مركز دراسة العولمة والإقليمية.

#### جدول رقم (٢) المعايير المعتمدة في مؤشر

#### CSGR economic globalisation index

المؤشر الفرعي	المتغير	الشرح	الوزن
العولمة الاقتصادية	التجارة	الصناعات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٩, ٨٣%
	الاستثمار الأجنبي المباشر	التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٥, ٢%
	المحفظة الاستثمارية	التدفقات الداخلة والخارجة لمحفظة الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٢٢, ٢%
	الدخل المتغير	تعويضات الموظفين المدفوعة للعمال غير المقيمين، وإيرادات الاستثمارات من الأصول الأجنبية المملوكة من قبل السكان المحليين، بالإضافة إلى تعويضات الموظفين المدفوعة للعمال المقيمين العاملين في الخارج، وإيرادات الاستثمار من الأصول المحلية المملوكة من قبل المقيمين الأجانب، محسوبة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	١٢, ٩%

المصدر: عيجولي، (٢٠١٦).

وفيما يلي جدول رقم (٣) العولمة الاقتصادية في مصر ومؤشر CSGR خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٤).

### جدول رقم (٣) العولمة الاقتصادية في مصر ومؤشر CSGR

المؤشر CSGR	العام
٠,١٢٤	١٩٩٩
٠,١٢٤	٢٠٠٠
٠,١٢٥	٢٠٠١
٠,١٢٤	٢٠٠٢
٠,١٢٦	٢٠٠٣
٠,١٢٨	٢٠٠٤

المصدر: مركز دراسات العولمة والإقليمية <http://www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/index>

ويلاحظ من الجدول السابق حدوث استقرار نسبي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٤)؛ وذلك بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي والتوازن في العلاقات السياسية الدولية، وعدم وجود صدمات اقتصادية عالمية بالشكل الذي يؤثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية بقوة، وجدير بالذكر اختيار الفترة جاء نتيجة البيانات المتاحة، وأخر إصدارات المؤشر CSGR كانت عام ٢٠٠٥، ويحتوي على بيانات عام ٢٠٠٤.

### ٢-٤-٣ مؤشر Maastricht Globalisation Index (MGI) :

يعد بيم مارتنز من جامعة ماستريخت مقترح هذا المؤشر؛ ليكون في وضع يسمح له بتقييم عواقب العولمة بطريقة عقلانية وعلمية، بالنظر إلى أن العولمة الاقتصادية ليست الجانب الوحيد الذي يهم، وتم تحديد MGI لخمس أبعاد أخرى للعولمة، وهي: السياسية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية، ويتم تقييم العولمة الاقتصادية على أساس المتغيرات الآتية:

١- الواردات + صادرات السلع والخدمات كحصة من إجمالي الناتج المحلي،

٢- الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي،

٣- رأس المال؛ أي: إجمالي تدفقات رأس المال الخاص كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وهذا المؤشر احتسب عام ٢٠٠٨، ولم يصدر عنه سنوات أخرى، وضم ١١٧ دولة من ضمنهم مصر، وكان ترتيبها ٣٧ عالمياً بمقدار ٣٢,٠ نقطة، وجاء ذلك التحسن

بسبب الخطوات الحكومية للانفتاح مع العالم الخارجي، وعدم التأثر ببداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨؛ حيث أثرت بشكل كبير على الدول الغنية والمتقدمة، لكن تأثر الاقتصاد المصري في مؤشرات الكلية من عام ٢٠٠٩؛ جزاء هذه الأزمة، وهناك اختلافات منهجية يمكن ملاحظاتها، فعلى سبيل المثال: في مؤشر MGI؛ حيث يتضمن البعد البيئي، أما مؤشر KOF، فاستبعده من مؤشره، والذي يعكس الخيارات المنهجية في اختيار المتغيرات.

### مؤشر A.T.Kearney للعولمة:

تعد مؤسسة A.T.Kearney المتخصصة في قياس العولمة، وركز المؤشر على أربعة محددات رئيسة للعولمة، وهي: مؤشر التكامل الاقتصادي والمالي، مؤشر الارتباط التكنولوجي، مؤشر الارتباط الشخصي، ومؤشر الارتباط السياسي) إلى جانب محددات فرعية مع كل محدد رئيس، ويعتبر ذلك طبقاً لآخر إصداراته في عام ٢٠٠٧، وهو يغطي ٧٢ دولة، من ضمنهم مصر، وخلال السنوات (٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦) جاء ترتيبها ٤٨، ٦٠، ٥٩، ٥٥ على الترتيب ضمن دول التقرير، وهو يورد تعبيراً كمياً لكل دولة على حدة؛ من حيث درجة الاندماج الاقتصادي، وذلك من خلال تتبع حركة السلع والخدمات، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في أنصبة مختلف الدول من التجارة الدولية، وقياس مدى الحركة عبر الحدود الدولية، من خلال الأسعار المحلية والدولية، ويرصد هذا المؤشر كذلك تحركات الأموال من خلال جدول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورؤوس أموال محافظ الاستثمار الداخلة والخارجة، وجدول للمدفوعات وحصيلة الدخل، وكذلك يقيس مؤشر كيرني للعولمة مستوى الاتصالات الشخصية عبر الحدود، من خلال توليفة من البيانات المتعلقة بالرحلات الدولية والمكالمات الهاتفية الدولية وتحويلات المغتربين ... وغيرها من التحويلات المالية عبر الحدود، كما يضع خارطة لانتشار شبكة الإنترنت لا تقتصر على تقدير عدد مستخدميها الذي يتزايد بصورة مستمرة، وإنما تورد تقديرات لعدد أجهزة الكمبيوتر الرئيسية المستخدمة في الاتصال والحصول على المعلومات وإجراءات المعاملات التجارية عبر الإنترنت، ويوضح الجدول التالي الأوزان النسبية لمؤشرات العولمة طبقاً لمؤسسة Kearney.



## جدول رقم (٤) أوزان مؤشرات العولمة لدى مؤسسة Kearney

المؤشرات الفرعية	وزن المؤشر الفرعي	وزن المؤشر الرئيس
مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر	٣	التكامل الاقتصادي والمالي (٥)
مؤشرات التجارة الخارجية	٢	
مؤشرات السياح والمسافرين	١	الارتباط الفردي (٣)
مؤشرات عدد المكالمات الدولية	١	
مؤشرات الحوالات المالية الشخصية	١	
مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت	٣/١	الارتباط التكنولوجي (١)
مؤشر عدد شبكات ريبط المشتركين بالإنترنت	٣/١	
مؤشر عدد مزودي خدمات الإنترنت	٣/١	
مؤشر عضوية الدولة في المنظمات	٤/١	الارتباط السياسي (١)
مؤشر مصادقة الدولة على الاتفاقيات الدولية	٤/١	
مؤشر الحوالات الحكومية	٤/١	
مؤشر مساهمة الدولة في مهام حفظ السلام	٤/١	

Source: A.T.Kearney Globalization Index Data, (2006)

ويلاحظ من الجدول السابق أن هناك صعوبات تقترن بمحاولة قياس العولمة لكل دولة على حدة، فكل الدول بما فيها أقل الدول عولمة، تنجذب معا بفعل قوى جديدة تفوق قدرة تلك الدول على السيطرة، ومن تلك القوى: احتراز الغلاف الجوي، وانتشار الأمراض المعدية، وانتشار الجريمة الدولية. كما أنه ليس من السهل الوصول إلى تعبير كمي لبعض الجوانب المهمة في العولمة، مثل: انتشار الثقافة، والأفكار، وهذه كلها تحديات تبرهن على الحاجة إلى دراسة أعمق وأوسع للقوى التي تدفع نحو التكامل العالمي، وأخيراً تطوير أغلب المؤشرات تم في وقت واحد، وهذا لم يسمح لها بتجنب نفس الأخطاء والمشاكل، ويلاحظ أيضاً فشل جميع المؤشرات في التمييز بين العولمة والإقليمية، على سبيل المثال: عدد السفارات في الدولة قد تعكس زيادة التعاون والتكامل الإقليمي لا العولمة.

### تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد المصري:

لا شك أن للعولمة الاقتصادية تأثيراً واضحاً على الاقتصاد المصري، من خلال بعض المؤشرات، وأهمها: مؤشر التجارة السلعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ومؤشر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد المصري.

#### ٢-٥-١ مؤشر التجارة السلعية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي المصري:

تعتبر التجارة الخارجية محركاً للنمو الاقتصادي في ظل تنامي مفهوم العولمة، ويتضح ذلك من تطور نسبة التجارة السلعية في الاقتصاد المصري على الرغم من أنها شهدت تقلبات خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٢.

جدول رقم (٥) تطور التجارة السلعية لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠١٠)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
النسبة (%)	٤٨	٤٥	٤١	٤٠	٣٧	٣٥	٣٠	٤٣	٤٦	٤١	٣٢	٣٠	٣٧

المصدر: بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/TG.VAL.TOTL.GD.ZS?locations=EG>

ويلاحظ من الجدول السابق - تطور التجارة السلعية لمصر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠١٠) - أن الاتجاه العام يعتبر مرتفعاً؛ حيث وصل لنحو ٤٨% عام ٢٠١٠، وهو عام شهد استقراراً سياسياً واقتصادياً، ولكن مع وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤، والتي شهدت تراجعاً في المؤشر، ولكن حدث ارتفاح مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ ليصل لنحو ٤٦% عام ٢٠١٨، وقد عاد للتراجع بسبب الصدمات الاقتصادية العالمية؛ سواء انتشار فيروس كورونا أم تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية.

## ٢-٥-٢ مؤشّر صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي المصري:

يُعتبر جذب الموارد المالية من الخارج مصدراً مهماً للاستثمارات اللازمة لتمويل مشروعات التنمية، ووسيلة لنقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج، ومحفزاً لزيادة الموارد المالية المحلية في مصر، كما أن رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة؛ سواء في الصناعة أو الخدمات أو استخراج المواد الأولية لها دور كبير في زيادة الناتج القومي.

### جدول رقم (٦) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي المصري

خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)

السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
النسبة (%)	٢,٩	(٠,٢)	١	١,٥	١,٥	٢,١	٢,٤	٣	٣,١	٢,٨	١,٥	١,٢

### المصدر: بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD>.

ZS?locations=EG

ويوضح الجدول السابق أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي المصري خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)، ما زالت منخفضة بسبب فترة عدم الاستقرار السياسي، خلال الفترة من (٢٠١١-٢٠١٣)، ويلاحظ مع تحقق هذا الاستقرار، وتحقيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، واتخاذ قرار استخدام سعر الصرف المرن في عام ٢٠١٦، والعمل على تهيئة مناخ الاستثمار في مصر، وصلت النسبة لأقصاها خلال فترة الدراسة عند ٣,١% في عام ٢٠١٨، ولكن مع الصدمات الاقتصادية على المستوى الدولي، وعدم تقديم مزيد من الحوافز للقطاع الخاص تراجعت النسبة مرة أخرى لتصل لنحو ٢,١ في عام ٢٠٢١، مما دفع الحكومة في عام

٢٠٢٢ لإطلاق وثيقة ملكية الدولة، والعمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ بهدف جذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد المصري.

ثالثاً: الفقر (المفهوم - التطور - المحددات)؛

١-٣ مفهوم الفقر:

يُعدُّ تعريفُ الفقرِ أمراً ليس بيسير؛ نظراً لوجودِ أبعادٍ متعددةٍ لمفهومِ الفقرِ؛ حيثُ لا يوجدُ تعريفٌ مُحدّدٌ للفقرِ، فقد يختلفُ مفهومُهُ بينَ فئاتِ البشرِ، وأيضاً يختلفُ من بلدٍ إلى آخرٍ ومن وقتٍ إلى آخرٍ، وقد يرجعُ ذلكُ إلى أنَّ الفقرَ هو مفهومٌ نسبيٌّ يشقُّ هذه الصفةُ من اختلافِ وتباينِ الأطرِ الاجتماعيَّةِ والزمنيَّةِ، وأدواتِ القياسِ والخلفيَّةِ السياسيَّةِ لهذه الظاهرة، وقد وضعَ البنكُ الدوليُّ تعريفاً شاملاً لظاهرةِ الفقرِ، وهو: عدمُ القدرةِ على تحقيقِ الحدِّ الأدنى من مستوى المعيشة، إلاَّ أنَّ هذا التعريفَ يعتمدُ - بدرجةٍ كبيرةٍ - على مفهومِ الحدِّ الأدنى ومستوى المعيشة، كما يعتمدُ - بدرجةٍ كبيرةٍ - على المجتمعِ الذي تتمُّ فيه حالةُ التوصيفِ. El-laithy (٢٠٠٣)

وفي عام ١٩٧٥، عرّفَ مجلسُ وزراءِ المجموعةِ الأوروبيَّةِ الفقرَ بأنَّه: الأفرادُ والأسرُ ذاتُ المواردِ الماديَّةِ والثقافيَّةِ المحدودة، والتي تُبعدُهم عن الحدِّ الأدنى المقبولِ للحياةِ في الدولة التي يعيشون فيها، وفي عام ١٩٩٤ حدّدَ المجلسُ الأوروبيُّ الفقراءَ بأنَّهم: فئةٌ من البشرِ تخرجُ من مجالاتِ التمتعِ بحقوقِ الإنسانِ جزئياً أو كلياً، فلم يعدِ مقتصرًا على المفهومِ الماديِّ المتمثلِ في انخفاضِ الدَّخْلِ، بل أصبحَ له بعدٌ أكبرُ متمثلٌ في مفهومِ القدرة. فقد عرّفَ تقريرُ التنميةِ في العالمِ لعام ١٩٩٠ الفقرَ على أنَّه: عدمُ القدرةِ على تحقيقِ الحدِّ الأدنى من مستوى المعيشة، وعلى ذلكُ فإنَّ مفهومَ الفقرِ يتمُّ تناوله في إطارِ شقينِ هما: فقرُ الدَّخْلِ، وفقرُ القدرةِ. National Development (Institute) (2001)

ويُقصدُ بفقرِ الدَّخْلِ: انخفاضُ دخلِ الفردِ عن حدٍّ معيَّن، ويتمُّ التعاملُ مع هذا الحدِّ من منظورٍ مطلقٍ أو نسبيٍّ. والفقرُ المطلقُ هو: الحدُّ الأدنى من الدَّخْلِ اللازمِ لإشباعِ الحاجاتِ الضروريَّةِ الماديَّةِ؛ لضمانِ استمرارِ الحياة، ويتمُّ قياسُ الفقرِ المطلقِ

من خلال تحديد حُطَّ الفقر. وحُطَّ الفقر المدقع الذي يستخدمه البنك الدولي هو ١,٩ دولار في اليوم منذ عام ٢٠١١ على أساس تعادل القوة الشرائية لسعر الصرف. أما الفقر النسبي على أساس الأفراد الذي يقل دخلهم السنوي عن ثلث المتوسط القومي لدخل الفرد في الدولة المعنية. (World Bank (2006).

أما فقر القدرة؛ فيقصد به انخفاض القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى معين من الرفاهية المستحقة للإنسان، مثل الصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والتمتع بمستوى معيشي لائق. ويتم قياس فقر القدرة من خلال الرّمق القياسي للفقر البشري الذي يقيس أوجه الحرمان من حياة مديدة وصحية، ومن القراءة والكتابة، والحرمان من مستوى معيشي لائق مثل الحرمان من مصدر مياه جيد، وانخفاض وزن الأطفال عن المعدل الطبيعي لأعمارهم، وارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على انتشار الفقر النسبي.

### ٢-٣ تطوّر معدلات الفقر في مصر خلال (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠):

تشهد معدلات الفقر في مصر تغييرات ملحوظة؛ حيث وصلت معدلات الفقر في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ لتسجل ٢٥,٢٠٪، وكان أعلى معدل للفقر خلال فترة الدراسة بنسبة ٣٢,٥٪ في عام ٢٠١٧/٢٠١٨، وقد شهدت معدلات الفقر تراجعاً للمرة الأولى بعد ارتفاعات متتالية استمرت لمدة عشرين عاماً بشكل مستمر، ووصل معدل الفقر بنسبة ٢٩,٧٪ بالعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

## جدول رقم (٧) تطوّر نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر المدقع) لإجمالي الجمهورية

خلال الفترة (٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٩/٢٠٢٠)

المؤشرات/ السنة	(١) نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر لإجمالي سكان الجمهورية)	(٢) نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع لإجمالي سكان الجمهورية
٢٠١١-٢٠١٠	٢٥,٢%	٤,٨%
٢٠١٣-٢٠١٢	٢٦,٣%	٤,٤%
٢٠١٥	٢٧,٨%	٥,٣%
٢٠١٨-٢٠١٧	٢٢,٥%	٦,٢%
٢٠٢٠-٢٠١٩	٢٩,٧%	٤,٥%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، العام المالي (٢٠١٩/٢٠٢٠).

ويوضح الجدول السابق زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر لإجمالي سكان الجمهورية في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بالمقارنة مع عام ٢٠١١/٢٠١٠ في العمود رقم (١)، وكان المتوسط العام للتسع سنوات التي شملها الجدول ٢٤,٩%؛ أي: ما يقارب من ربع سكان الجمهورية يقعون تحت خط الفقر على مدار عشرين عاماً، بل إن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في تزايد باستمرار من بداية الفترة لنهاية الفترة التي شملها الجدول أعلاه، وهو ما يشير لقصور السياسات الحكومية وغير الحكومية لاستهداف الفقر في مصر خلال الفترة التي شملها الجدول، والتي تقارب العشرين عاماً.

وفيما يتعلق بالنسب الواردة بالعمود رقم (٢)، فتشير إلى زيادة نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع في نهاية الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠)، مقارنة ببداية الفترة (٢٠١٠-٢٠١١)، فقد تراوح المتوسط ما بين ٤,٤% خلال عام ٢٠١٢/٢٠١٢، وذلك بوجود استقرار نسبي سياسياً واقتصادياً، ووصل لأقصاها في العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنسبة تقدر بنحو ٦,٢%، وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة، وجاءت النسبة مرتفعة في هذا العام؛ بسبب التكاليف الاقتصادية جراء برنامج الإصلاح الاقتصادي، ومن ضمنها استخدام سعر الصرف المرن في نوفمبر ٢٠١٦.

## ٣-٢ مُحدّدات الفقر:

يوجد للفقر مُحدّدات كثيرة، منها المُحدّدات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية والسياسية، ورغم تعدّد هذه المُحدّدات، إلا أن الدراسة اشتملت على أربعة مُحدّدات فقط، وهي: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، والنمو السكاني.

## ٣-٢-١ النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي نمو الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية إلى أخرى، ولكي يزيد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يجب أن يزيد الناتج بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، ومن ثمّ يزيد مستوى معيشة الأفراد، ويلاحظ أن معدلات الفقر بلغت أدناها خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٩/٢٠٢٠) لتبلغ نحو ١٦,٧% في العام المالي ٢٠٠٠/١٩٩٩، بينما بلغت أقصاها في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ لتصل إلى نحو ٣٢,٥%، ولكنّ تراجعت لنحو ٢٩,٧% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما سبق الذكر، ويلاحظ أن معدلات الفقر قد أخذت اتجاهًا تصاعديًا نحو الارتفاع بشكل دائم رغم أن هذا كان مصاحبًا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي ليصل إلى نحو ٧,٢% في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، واستمرت معدلات الفقر في التصاعد المتطرد رغم تواصل ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الأعوام الأخيرة، ولكنّ معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تأثرت بتداعيات فيروس كورونا؛ حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ ليسجل ٣,٦%، وذلك مقارنة بنحو ٥,٦% من النمو المحقق خلال العام المالي السابق، وحدث تراجع لمعدل الفقر ووصل لنحو ٢٩,٧% في ٢٠١٩/٢٠٢٠، ويلاحظ أيضًا أن التطورات في أوضاع ومعدلات الفقر في مصر مرتبطة بالتطورات الاقتصادية والقرارات التي تمّ اتخاذها لحماية المجتمع المصري من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادي، والتي اتخذت خلال الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠١٩، وبصفة خاصة سياسة تحرير سعر الصرف في عام ٢٠١٦، وسياسات ترشيد الدعم السلي والنقدي. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

### ٢-٣-٢ معدل التضخم:

يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكلاً في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وعادة ما يكون أثر التضخم كبيراً على الطبقات الفقيرة الذين تكون دخولهم اسمية وغير قابلة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار والذين عادة ما يحتفظون بأصولهم الاسمية في شكل نقود سائلة، وعليه يتوقع أن تؤدي السياسات التجميعية التي يترتب عليها ارتفاع في معدلات التضخم إلى زيادة معدلات الفقر. وبلغ معدل التضخم أقصاه في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، وسجل نحو ٢٩,٥٪، في مقابل نسبة للفقر بلغت أقصاها أيضاً لتصل إلى نحو ٣٢,٥٪. البنك المركزي المصري، (أعداد مختلفة).

ويلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، والتي كان من بينها تحرير سعر الصرف، ورفع أسعار الفائدة الاسمية، فضلاً عن تخفيض قيمة الدعم على المحروقات، وارتفاع أسعار الكهرباء وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، ونتيجة لهذه الزيادات المتتالية في الأسعار، فقد تأكلت الزيادة الاسمية في متوسط الدخل الصافي للأسر ما بين نهاية عام ٢٠١٥ ومُنتصف عام ٢٠١٨، وقد أدى تراجع مستوى سعر الصرف على زيادة حجم الضغوط التضخمية، فقد تراجع سعر الصرف للجنيه بنسبة ١٠٠٪ خلال الفترة من مارس ٢٠٢١ حتى أكتوبر ٢٠٢٣ مع ضغط من جانب صندوق النقد الدولي باستخدام سعر الصرف المرن، وهو ما دفع معدلات التضخم لمستويات وصلت لنحو ٣٩٪ خلال سبتمبر عام ٢٠٢٣، وبالتوازي مع ذلك رفع البنك المركزي أسعار الفائدة الأساسية بنحو ١١٪ منذ مارس ٢٠٢١؛ من أجل كبح الضغوط التضخمية، ومن ثم كان الارتفاع في المستوى العام للأسعار أشد وطأة على الشرائح الأكثر فقراً؛ حيث أدى إلى انخفاض قدرتها الشرائحية بدرجة أكبر من الشرائح الأغنى، كما أدى التراجع في مستوى الدخل الحقيقي كرد فعل طبيعي لارتفاع الأسعار إلى تراجع ملموس في معدلات نمو الاستهلاك العائلي الحقيقي منذ عام ٢٠١٧ حتى عام ٢٠٢٣، ومن ثم انخفاض نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي والتي يتحدد على أساسها مستوى الفقر.



## ٣-٣-٣ معدلات البطالة:

يَتَضَحُّ مِنْ تَطَوُّرَاتِ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ وَالْفَقْرِ، ضَعْفُ الْعِلَاقَةِ الْارْتِبَاطِيَّةِ بَيْنَهُمَا؛ حَيْثُ إِنَّهُ مِنَ الْمَأْلُوفِ أَنْ يُؤَدِّي انْخِفَاضُ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ إِلَى تَرَاجُعِ مُعَدَّلَاتِ الْفَقْرِ، وَلَكِنْ يُلَاحَظُ فِي الْحَالَةِ الْمِصْرِيَّةِ اتِّجَاهُ مُعَدَّلَاتِ الْبَطَالَةِ لِلانْخِفَاضِ فِي الْأَعْوَامِ الْأَخِيرَةِ مِنْ فِتْرَةِ الدَّرَاسَةِ مِنْذُ الْعَامِ الْمَالِي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، وَالتِّي سَجَلَتْ نَحْوَ ١٣٪ حَتَّى عَامِ ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، وَالتِّي سَجَلَتْ نَحْوَ ٧,٩٪، وَرَغْمَ ذَلِكَ اسْتَمَرَّتْ مُعَدَّلَاتُ الْفَقْرِ فِي الْارْتِفَاعِ خِلَالَ فِتْرَةِ الدَّرَاسَةِ بِاسْتِثْنَاءِ عَامِ ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، فَعِنْدَ انْخِفَاضِ مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ مِنْ ٨,٨٪ عَامِ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ إِلَى ٧,٧٪ عَامِ ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، وَبَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ فِي الْعَامِ نَحْوَ ٢١,٦٪ مِنْ نَفْسِ الْعَامِ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ انْخِفَاضِ مُعَدَّلِ الْبَطَالَةِ مِنْ ٩,٤٪ عَامِ ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إِلَى ٩٪ عَامِ ٢٠١٠ / ٢٠١١، وَبَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ نَحْوَ ٢٥,٢٪ مِنْ نَفْسِ الْعَامِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا انْخَفَضَ مُعَدَّلُ الْبَطَالَةِ مِنْ ١٣٪ عَامِ ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إِلَى نَحْوِ ١٢,٨٪ عَامِ ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وَبَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ حَوْلِي ٢٧,٨٪ مِنْ نَفْسِ الْعَامِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا انْخَفَضَ مُعَدَّلُ الْبَطَالَةِ مِنْ ١٢,٥٪ عَامِ ٢٠١٦ / ٢٠١٧ إِلَى نَحْوِ ١١,٨٪ عَامِ ٢٠١٧ / ٢٠١٨، وَبَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ حَوْلِي ٣٢,٥٪ مِنْ نَفْسِ الْعَامِ، وَأَخِيرًا انْخَفَضَ مُعَدَّلُ الْبَطَالَةِ مِنْ ١١,٨٪ عَامِ ٢٠١٧ / ٢٠١٨ إِلَى نَحْوِ ٧,٩٪ عَامِ ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، وَبَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ حَوْلِي ٢٩,٧٪ مِنْ نَفْسِ الْعَامِ، الْجِهَازُ الْمَرْكَزِيُّ لِلتَّعْبِئَةِ الْعَامَّةِ وَالْإِحْصَاءِ، (٢٠٠٩-٢٠٢٠).

وَمَعَ الْأَخْذِ فِي الْاِعْتِبَارِ أَنَّهُ عَامٌ ذُو ظُرُوفِ اسْتِثْنَائِيَّةٍ عَلَى مُسْتَوَى دَوْلِ الْعَالَمِ، وَمِنْهَا مِصْرٌ؛ بِسَبَبِ انْتِشَارِ جَائِحَةِ كُورُونَا، وَتَقْدِيمِ حَوَافِزٍ وَمُسَاعَدَاتٍ اسْتِثْنَائِيَّةٍ مِنْ جَانِبِ الْحُكُومَةِ، وَاسْتَمَرَّتْ مَسْتَوِيَّاتُ الْبَطَالَةِ فِي حُدُودِ ٧,٢٪ حَتَّى الْعَامِ الْمَالِي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣. (وِزَارَةُ التَّخْطِيطِ وَالْإِصْلَاحِ الْإِدَارِيِّ، ٢٠٢٣).

## ٣-٣-٤ معدلات النمو السكاني:

يَتَضَحُّ وَجُودُ عِلَاقَةٍ طَرْدِيَّةٍ مَا بَيْنَ تَصَاعُدِ مُعَدَّلَاتِ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ وَارْتِفَاعِ مُعَدَّلَاتِ الْفَقْرِ؛ حَيْثُ إِنَّ مُعَدَّلَ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ فِي مِصْرٍ بَلَغَ أَقْصَاهُ عَامَ ٢٠١٣ / ٢٠١٤ لِيَصِلَ إِلَى ٢,٢٩٪، بَيْنَمَا بَلَغَ أَذْنَاهُ عَامَ ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ لِيَصِلَ إِلَى ١,٧٧٪، وَيُلَاحَظُ أَنَّهُ فِي بَدَايَةِ الْفِتْرَةِ عَامِ ١٩٩٩ / ٢٠٠٠، بَلَغَتْ نِسْبَةُ الْفَقْرِ نَحْوَ ١٦,٧٪، فِي مِقَابِلِ مُعَدَّلِ نُمُوِّ سُّكَّانِيٍّ بَلَغَ نَحْوَ ١,٩٩٪، ثُمَّ أَخَذَ مُعَدَّلُ النُّمُوِّ السُّكَّانِيِّ فِي الْانْخِفَاضِ لِيَصِلَ فِي

عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى نحو ١,٨٥٪، في مقابل معدل للفقر بلغ نحو ١٩,٦٪، ثم أخذ في الانخفاض بعد ذلك حتى ارتفع عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ ليصل إلى ١,٧٩٪، في مقابل نسبة للفقر بلغت نحو ٢١,٦٥٪، ثم أخذ معدل النمو السكاني في التزايد ليصل في عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ إلى نحو ٢٪، في مقابل نسبة لمعدل الفقر بلغت نحو ٢٥,٢٪، وفي عام ٢٠١٢ / ٢٠١٣، بلغ معدل نمو السكان نحو ٢,٢٤٪، في مقابل نسبة لمعدل الفقر ٢٦,٣٪.

وبالاحظ في عام ٢٠١٦ / ٢٠١٥ رغم انخفاض معدل النمو السكاني، مقارنةً بنظيره في العام السابق مباشرةً ليصل إلى نحو ٢,٦٪، فقد زادت نسبة الفقر لتبلغ نحو ٢٧,٨٪، وفي نفس الاتجاه فقد انخفض معدل النمو السكاني في عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨، مقارنةً بالعام السابق له ٢٠١٦ / ٢٠١٧ ليلعب نحو ٢,١١٪، في مقابل نسبة مرتفعة للفقر بلغت نحو ٣٢,٥٪، أما عام ٢٠٢٠ / ١٩٩٩، فقد وصل معدل النمو السكاني نحو ٢,٣٪، بينما كانت معدلات الفقر حوالي ٢٩,٧٪. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠١٩ / ٢٠٢٠).

#### رابعاً: العلاقة بين العولمة الاقتصادية والفقر في مصر:

يعد الفقر من أهم المشكلات التي تواجه المجتمع الإنساني؛ لما يسببه من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية، فالفقر بشكل عام يشير إلى افتقاد الحد الأدنى المقبول إنسانياً من الحاجات الأساسية التي تتعلق بالمأكل والملبس والسكن والخدمات التعليمية والرعاية الصحية، وقد تطور مفهوم الفقر ليشمل أبعاداً جديدة مثل افتقاد الطاقات الإنسانية التي تمكن الشخص من تحدي الظروف والخروج من دائرة الفقر المغلقة، أما الفقر المطلق Absolute Poverty، فهو يشير إلى افتقاد الحد الأدنى من الحاجات الأساسية اللازمة لحياة الإنسان.

وبالنسبة للعلاقة بين الانفتاح الاقتصادي في مصر والتغير في مستوى الفقر فهي غير واضحة، ولكن تشير دراسة بعنوان: العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في مصر، صادرة من البنك الدولي عام ٢٠٠٣، إلى أن هذا الانفتاح الذي بدأ بشكل مكثف مع أوائل السبعينيات قد صاحبه زيادة في مستوى دخل الفرد في مصر، والذي انعكس في بعض الفترات على زيادة نصيب الفقراء من الدخل القومي؛ حيث توضح هذه الدراسات أن زيادة الدخل القومي بنسبة ١٪ يصاحبها زيادة في دخل الخمس

الأفقر من السكان بنسبة ١٤،٠٪، ولكن حتى هذه النسبة المتواضعة قد انخفضت خلال النصف الأخير من الثمانينيات، هذا بالإضافة إلى أن هذه الزيادة في نصيب الفقراء من الدخل والناتج القومي لا تعني أن هناك تحسناً في الحالة المعيشية لهذه الطبقة؛ وذلك بسبب التضخم، وعدم تمكينهم من الاستفادة من الموارد التي يمكن أن تمدهم بالحد الأدنى المقبول إنسانياً من الخدمات الأساسية كالمسكن والتعليم والصحة (World Bank (2008).

وإن دراسة العلاقة بين العولمة والفقير يمكن أن تتم على مرحلتين، كما يلي:

دراسة تأثير العولمة على التنمية الاقتصادية؛ حيث يمكن التعبير عن العولمة باستخدام مؤشرات مثل حجم التبادل التجاري، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وهجرة السكان، كما يمكن التعبير عن التنمية الاقتصادية باستخدام مؤشرات مثل معدل نمو الناتج القومي والدخل القومي، ومن المتوقع أن حرية التجارة والزيادة في الاستثمارات وحركة القوى العاملة يمكن أن تدعم كفاءة الإنتاج وتزيد من حجمه، وبالتالي يرتفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي؛ أي: يزيد معدل التنمية. (Yusuf, Shahid (2001)

دراسة أثر التنمية على الحد من الفقر؛ حيث إنه إذا ما صاحب التنمية زيادة في عدم التكافؤ في توزيع الدخل income distribution، فإن احتمال أن يكون ذلك في صالح الفقراء -أي: يحصلون على نصيب أعلى من الدخل- هو احتمال ضعيف، بل على العكس ربما يكون عدم التكافؤ في صالح الأغنياء على حساب الفقراء. أما إذا ما كانت الإستراتيجية التنموية التي تنتهجها الدولة تأخذ في اعتبارها دعم التكافؤ في توزيع الدخل القومي، فإن هناك احتمالاً أن تصاحبها زيادة في الدخل ناتجة عن الانفتاح الاقتصادي، والانخفاض في معدلات الفقر. الشوربجي، (٢٠٠٨).

وبتطبيق هذا المنهج في دراسة العلاقة بين العولمة ومستوى الفقر في مصر، يمكن استنتاج ما يلي:

إن زيادة قيمة الاستثمارات الأجنبية ونسبتها من الناتج القومي الإجمالي في مصر تعكس إقبال المستثمرين الأجانب للمشاركة في المشروعات الاقتصادية والاستفادة من مناخ الاستثمار الذي تتيحه مصر، وبالتالي يمكن أن تساعد هذه

الاستثمارات في توفير فرص عمل للعمال الماهرة وأيضاً شبه وغير الماهرة؛ سواء في الشركات الأجنبية أم في المشروعات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بالمشروعات الأجنبية، كما تساعد هذه الاستثمارات على تنوع وزيادة قيمة وحجم الإنتاج، وهذا كله ينعكس أثره على رفاهية المجتمع بما فيهم الفئات الفقيرة. Hassanin, (1999) (Mahassen M.)

إن زيادة قيمة التجارة مع العالم الخارجي؛ سواء في مجال الواردات أم الصادرات تشير إلى أن السوق العالمية مستعدة لتوفير احتياجات مصر من عناصر الإنتاج والسلع والخدمات غير المتوفرة محلياً، وكذلك استيعاب صادراتها المختلفة على شرط أن تكون قادرة على المنافسة، وتقديم ما تحتاجه السوق العالمية بمستوى الجودة والسعر المميزين عن باقي المصدرين من الدول الأخرى، ومن الممكن أن يساعد انتعاش التجارة الخارجية على زيادة الإنتاج وتوفير فرص أكبر للعمل، ورفع مستوى الدخل مما ينعكس أثره على رفاهية المجتمع، بما في ذلك الفئات الفقيرة. World Bank, (2007)

إن حركة القوى العاملة إلى خارج مصر من المتوقع أن تخفف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها، وتوفر رؤوس أموال كبيرة من تحويلات العاملين بالخارج، والتي - غالباً - ما تستثمر في مشروعات اقتصادية، وتساهم في تحسين مستوى المعيشة لعائلات هؤلاء العاملين، وكذلك توفير الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة، ويمكن القول: إن النتائج الإيجابية التي يمكن أن تتحقق في المجتمع قابلة للتحقيق. كما توضح تجربة دول جنوب شرق آسيا خلال العقود الماضية، ولكن الأمر يتعلق بالمنهج الذي تتبعه الدولة في التعامل مع العولمة وكيفية توجيه عناصرها المختلفة؛ أي: أن النتائج المتوقعة مرتبطة إلى حد كبير باستراتيجية التنمية التي تتبناها الدولة، كمنهج لإدارة عملية التنمية على المدى المتوسط والطويل.

#### خامساً: إستراتيجية التنمية والحد من الفقر في إطار العولمة؛

تشهد مصر في الفترة الأخيرة عديداً من الصدمات الاقتصادية، ولا بد من مواصلة الإصلاحات لمواجهة التحديات طويلة المدى، وتعزيز دور الدولة في تهيئة المناخ الداعم للنشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص. وأدت التطورات التي

شهدتها الأسواق المالية العالمية، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة في أسواق الاقتصادات المتقدمة، والصراعات الجيوسياسية التي احتدمت في الآونة الأخيرة -متمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة- إلى خروج واسع النطاق لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة الأكثر تأثراً بالصدمات، وقد لحقت بمصر أضرار بالغة من جراء ذلك، وقامت الحكومة المصرية بسلسلة من العزم الرامية إلى تخفيف الآثار الاجتماعية، وتهدف إلى المساعدة في التخفيف من أثر ارتفاع الأسعار. ويتضمن ذلك عدة تدابير؛ منها التوسع السريع في نطاق تغطية برنامج شبكات الأمان الاجتماعي «تكافل وكرامة»، والزيادات في المعاشات وأجور العاملين في القطاع العام، وتدابير الإعفاء الضريبي، وزيادة المساعدات النقدية الاستثنائية الموجهة، وذلك بالإضافة إلى عدة إجراءات أخرى.

وفي ضوء الصدمات المتتالية وسرعة انتقالها بسبب العولمة الاقتصادية كان لا بد من اتباع إستراتيجية التنمية التي يمكن أن تتيح لمصر أن تستفيد من اندماجها في الاقتصاد العالمي والحد من الفقر عن طريق عمل مؤسسات المجتمع المختلفة على توجيه عناصر الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق التوازن في توزيع عوائد عناصر الإنتاج والتركيز على رفع مستوى معيشة الفقراء، وتمكينهم من المشاركة في دفع عجلة التنمية، وحصولهم على العائد العادل لهذا الدور، ويجب على كل من الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات الأهلية والأفراد القيام بدور إيجابي للاستفادة من الانفتاح الاقتصادي في الحد من الفقر، بل والقضاء عليه، وذلك من خلال ما يلي:

### دور الحكومة في الحد من الفقر في إطار العولمة:

على الحكومة أن تقوم بدور فعال في تحقيق ما يلي:

جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعمل على توجيهها نحو المشروعات الإنتاجية المهمة في ظل إصلاح هيكلي للاقتصاد المصري وإعطاء أولوية لقطاعات الزراعة والصناعة، هذا ويجب على الحكومة عدم الإفراط في التسهيلات الممنوحة؛ حتى لا يتم استنزاف الموارد الوطنية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية.

استخدام جزء من عوائد الاستثمار في تنفيذ مشروعات تفيد الفقراء، وتوفير لهم الحد الأدنى على الأقل من المعيشة الكريمة، وما تتطلبه من تعليم ومسكن وملبس ومأكل ورعاية صحية.

دعم استفادة الفقراء من الانفتاح الاقتصادي من خلال تمكينهم من زيادة مهاراتهم العملية والشخصية، وإكسابهم مهارات جديدة تتناسب واحتياجات سوق العمل الخارجي، وبالتالي تزيد من فرص تحقيق مستوى دخل أفضل، تساعد في تحسين أحوالهم المعيشية وخروجهم من حلقة الفقر. عزام، (٢٠١٠).

#### دور المؤسسات الاقتصادية في الحد من الفقر في إطار العولمة:

يجب على المؤسسات الاقتصادية في المجالات المختلفة أن تلعب دوراً إيجابياً في توجيه الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق مصالح جميع الفئات، وذلك من خلال ما يلي:

- الالتزام بتوزيع عوائد الإنتاج بشكل عادل على عناصر الإنتاج المختلفة، بمعنى: ألا يحصل رأس المال على النصيب الأكبر من هذا العائد، ويكون ذلك على حساب العمل.
- توزيع عائد العمل بشكل متكافئ؛ أي: لا يكون هناك تفاوت كبير بين مستويات الدخل، ووضع حد أدنى مناسب للأجور يضمن للعامل حياة كريمة تحفزه على العمل بجد وإخلاص، مع العمل على حسن استغلال الموارد البشرية العاملة بأعلى كفاءة ممكنة؛ بحيث تبرز رفح مستوى الأجور.
- تخصيص جزء من الأرباح لدعم البرامج التدريبية وتنمية الموارد البشرية.
- الاهتمام بالأنشطة التي تعتمد على الأيدي العاملة بكثافة؛ حتى يمكن إتاحة الفرص للقوى العاملة غير وشبه الماهرة للعمل، والحصول على دخل مناسب.

### دور المنظمات الأهلية في الحد من الفقر في إطار العولمة:

على المنظمات الأهلية أن تلعب دوراً إيجابياً في توجيه الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق مصالح الفئات المستهدفة، وذلك من خلال ما يلي:

استكمال العجز الموجود في الاحتياجات الأساسية للمفقر، وذلك من خلال حسن توظيف المساهمات الأهلية، وضمان توجيهها إلى الفئات المستهدفة، وعدم الإسراف في الاستخدام لغير صالح هذه الفئات.

القيام بدور فعال في إعداد المورد البشري، خاصة من الفئات غير وشبه المؤهلة؛ كي تمكنهم من إيجاد فرص مناسبة في سوق العمل.

### دور أفراد القوى العاملة في الحد من الفقر في إطار العولمة:

يتوجب على أفراد القوى العاملة أن يعملوا بكل جدية من أجل رفع مستواهم العلمي واكتساب المهارات العملية والشخصية التي تمكنهم من الحصول على فرص عمل توفر لهم مستوى دخل مناسباً مع الحد من نسبة الإعالة؛ حتى تتمكن الأسرة من توفير حياة كريمة لأعضائها.

وتشير الدراسات إلى أن الذكاء الاصطناعي سوف يؤثر على أنماط ومستويات الطلب على العمالة بشكل كبير، وخاصة فيما يتعلق بالوظائف النمطية Repetitive Jobs التي لا تعتمد على المهارات، والتي ستتحول باتجاه الوظائف عالية المهارات المعرفية التي لا تتضمن أنشطة يمكن أتمتها، وهو ما يتوقع على ضوءه تراجع نصيب العمالة ذات المهارات المنخفضة من إجمالي العمالة من نحو ٣٠-٤٠% في عام ٢٠٣٠، في مقابل ارتفاع نصيب الوظائف التي تتطلب مهارات تقنية مرتفعة إلى ٥٠% من مجمل الوظائف مقابل ٤٠% في عام ٢٠٢٢). (Franka, M. et al. (2019).

## سادساً: النتائج والتوصيات:

### النتائج:

- توجد آثار مباشرة وغير مباشرة من اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الدولي على مشكلة الفقر؛ نتيجة لوجود ارتباط بين معدلات العولمة الاقتصادية وقنوات انتقال أثر العولمة على معدلات التنمية في مصر، وهو ما يشير إلى أن العولمة قد تعمق مشكلة الفقر أو تزيد من حدتها.
- يجب أن يزيد الناتج بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني، ومن ثم يزيد مستوى معيشة الأفراد.
- العولمة الاقتصادية تتيح لمصر أن تستفيد من اندماجها في الاقتصاد العالمي، والحد من الفقر على أساس أن تعمل مؤسسات المجتمع المختلفة على توجيه عناصر الانفتاح الاقتصادي نحو تحقيق التوازن في توزيع عوائد عناصر الإنتاج، والتركيز على رفع مستوى معيشة الفقراء في ضوء التوزيع العادل للدخل.
- يساعد انتعاش التجارة الخارجية على زيادة الإنتاج وتوفير فرص أكبر للعمل، ورفع مستوى الدخل مما ينعكس أثره على رفاهية المجتمع، بما في ذلك الفئات الفقيرة، ولكن يشترط عدالة التوزيع للدخل.
- يترتب على المعدلات المرتفعة للتضخم تآكل في الدخل الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفقر، وعادة ما يكون أثر التضخم كبيراً على الطبقات الفقيرة الذين تكون دخولهم اسمية وغير قابلة للتكيف مع التغيرات في المستوى العام للأسعار.

### التوصيات:

- اقتراح صياغة مؤشر للعولمة الاقتصادية يراعي كافة المتغيرات والصدمات الاقتصادية والفروق في مستويات التنافسية بين الدول.
- اقتراح نموذج قياس أثر العولمة الاقتصادية على الفقر.



- الالتزام بتوزيع عوائد الإنتاج بشكلٍ عادلٍ على عناصر الإنتاج المختلفة، بمعنى: ألا يحصل رأس المال على النصيب الأكبر من هذا العائد، ويكون ذلك على حساب العمل.
- اقتراح تدشين منصة إلكترونية لقضايا العدالة الاجتماعية.
- العمل على تهيئة مناخ الاستثمار في مصر، والسعي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، والعمل على توجيهها نحو المشروعات الإنتاجية المهمة في ظل إصلاح هيكلية للاقتصاد المصري.
- ضرورة استكمال العجز الموجود في الاحتياجات الأساسية للفقراء، وذلك من خلال حسن توظيف المساهمات الأهلية، وضمان توجيهها إلى الفئات المستهدفة، وعدم الإسراف في الاستخدام لغير صالح هذه الفئات.

سابعاً: قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

♦ دوريات:

١. أحمد، وداد (٢٠٠٢)، العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص: ١٤٥-١٤٧.
٢. الأطرش، محمد (١٩٩٨)، العرب والعولمة: ما العمل؟ ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص: ٤١٢.
٣. التكريتي، هيفاء عبد الرحمن ياسين (٢٠٠٩)، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص: ٢٣٠.
٤. جي، فرانك (٢٠٠٤)، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ (الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص: ٢٥٧-٢٦٣.

٥. حشماوي، محمد (٢٠٠٦)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ٩٠.
٦. الحمش، منير (٢٠١٢)، العولمة الاقتصادية: المفهوم والسمات والتداعيات على الصعيدين المحلي والعربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، عدد رقم (٢٤)، ص: ٩٦-٩٧.
٧. سرور، منال جابر، الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة للعولمة وتأثيرها على المحاسبة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٤٩، ٢٠٠٨، ص: ٢١٢-٢٢٧.
٨. السيد، عاطف (٢٠٠٠)، العولمة في ميزان الفكر، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، ص: ٥٢.
٩. شريط، عابد (٢٠٠٤)، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأوروبية - حالة المغرب العربي، رسالة دكتوراة من قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: ٤٧.
١٠. الشوربجي، مجدي (٢٠٠٨)، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحد من الفقر في الدول النامية، بحث قدم للملتقى العلمي الدولي السادس، قضايا اقتصادية وإدارية معاصرة في مطلع القرن الواحد والعشرين، ٦-٧ مايو، جامعة الزرقاء الخاصة، الزرقاء، الأردن، ص: ٤.
١١. عبد الرحيم، إكرام (٢٠٠٢)، التحديات الاقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي: العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة، مكتبة مديوني، القاهرة، مصر، ص: ١٢٨.
١٢. عبد القادر، فاضل، شليحي (٢٠١٢)، جدلية العولمة والاندماج العالمي لاقتصاديات الدول العربية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الرابع، الجزء الأول.

١٣. عبد المولى، سمية أحمد، العولمة والفقر والتشغيل في الاقتصاديات النامية،  
المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال،  
جامعة حلوان، ٢٠٠٥.
١٤. عزام، أسماء (٢٠١٠)، العولمة الاقتصادية والحد من الفقر في مصر، مجلة  
النهضة، مجلد (١١) عدد (١)، ص: ٧١-١٠٠.
١٥. علي، عبد المنعم السيد (٢٠٠٣)، العرب في مواجهة العولمة الاقتصادية بين  
التبعية والاحتواء والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي،  
مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٥، العدد ٢٩٠، الكويت، ص: ٤٣.
١٦. عيجولي، خالد (٢٠١٦)، العولمة الاقتصادية ومؤشرات قياسها، مجلة البديل  
الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة  
الجلفة، الجزائر.
١٧. قيدبان، ناصر (٢٠٠٨)، أثر العولمة على أبعاد ومضامين السيادة الاقتصادية  
للدولة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، ص: ٥٧.
١٨. محمود، ياسر محمد جاد الله، أثر العولمة على الفقر في الدول النامية مع إشارة  
لمصر، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة، مركز البحوث  
والتوثيق، القاهرة، ٢٠٠٦.
١٩. مختار، عمر (٢٠١٨)، دراسة تقييمية للمؤشرات المركبة للعولمة بين منهجية  
القياس والإجراءات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،  
مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد (٢)، العدد (٣)، جامعة عمار  
ثليجي الأغواط، الجزائر.
٢٠. مرسي، فؤاد (١٩٩٠)، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس  
الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص: ٧-٩.
٢١. النجار، سعيد (١٩٩٦)، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد  
والعشرين، رسائل النداء الجديد، القاهرة، ص: ٢٣.

٢٢. اليلية، شيماء عبد الستار جبر (٢٠١١)، العولمة والمنظمات الدولية المالية، الطبعة الأولى، دار أيلة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ص: ٩٢.

### \*\*تقارير:

- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة، القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، القاهرة، ص: ٩٤.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير معدل البطالة، القاهرة، سنوات مختلفة (٢٠٠٩ - ٢٠٢٠).
- A.T.Kearary Globalization Index Data, 2006, PP.1-3,
- [Http://Www.Atkearuey.Com/Main.Taf?P=5,4,1, 127, 1...](http://Www.Atkearuey.Com/Main.Taf?P=5,4,1, 127, 1...) 08/02/2007.
- International Monetary Fund (1997), World Economic Outlook, Washington, D.C., P45.
- International Monetary Fund,(2022): Ibid., D.C., P:20..
- National Development Institute (2001). "Human Development Report 2000/01". Cairo, Egypt. 78-81.
- World Bank (2006), Global Economic Prospects: Economic Implications of Remittances and Migration. World Bank: Washington, DC.
- World Bank (2007). "Connecting to compete: Trade Logistics in the Global Economy". World Bank: Washington, DC.
- World Bank (2008). World Development Indicators. World Bank: Washington, DC

## المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Bacsu , Juanita , Measuring Citizen Attitudes Toward W4 Globalization ,Baldwin-Edwards, Martin (2005),”Migration in the Middle East and Mediterranean”. A paper prepared for the Policy Analysis and Research Program of the Global Commission on International Migration by Mediterranean Migration Observatory, University Research Institute for Urban Environment and Human Resources Panteion University. Athens, Greece.P.7-9.
2. Bardhan, Pranab (2005). “Globalization and Rural Poverty”. United Nations University, World Institute for Development Economic Research, Research Paper. Research Paper No. 2005/30, June.p.2.
3. Borghesi, Simone and Alessandro Vercelli (2005).” Sustainable Globalization.” Pari Center for New Learning.P:23.
4. Boutalb , Abdel -hadi, Criticism of Globalization Positive & Negative Aspects ,
5. El-laithy, Heba, Michael Lokshin, and Arup Banerji (2003) , Poverty and Economic Growth in Egypt 1995-2000”. World Bank Policy Research Working Paper 3068, June 2003. World Bank: Washington: DC.
6. Faini Riccardo, Jaime de Melo and Klaus F. Zimmerman(1999), Trade and Migration: An introduction, in R.Faini et al, Migration, Cambridge University Press, Cambridge.
7. Finland. September. Table 3, p.7.
8. Franka, M. et al. (2019). “Toward understanding the impact of artificial intelligence on labor”, Proceeding of the National Academy of Sciences of the United States of America, April. Available at: <https://www.pnas.org/content/116/14/6531>.
9. Hassanin, Mahassen M. (1999).”Egypt: Apoverity Profile.”Presentation made at the ICSW Civil Society Forum on Poverty, February 11. New York.

10. International Education and Professional Publisher ,Oaks , London ,UK, 2003.
11. Jan , Currie & Newson , Janice, University and Globalization , Saga Publication ,
12. Journal Islam Today, 2003 .
13. KOF Swiss Economic Institute, KOF globalization index,2022.
14. Round, Jeffery I.(2007)"Globalization, Growth, Inequality and Poverty in Africa A Macroeconomic Perspective". United Nations University, World Institute for Development Economic Research, Research Paper No. 2007/55. Helsinki,
15. University Of Saskatchewan , Canada, 2007 .
16. World Bank (1999). Entering the 21st Century, World Development Report 1999/2000. Oxford University Press New York.
17. Yusuf, Shahid (2001)."Globalization and the Challenge for Developing Countries, World Bank, DECRG,June.p.4.

